

١٥ - الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

الإجراءات الأولية

بشأن النزاع الحدودي الإثيوبي/الإريتري؛ ورسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من ممثلي رواندا والولايات المتحدة الأمريكية يميلان بها نص خطة التنفيذ العامة والتوصيات لفريق التيسير المشترك بين رواندا والولايات المتحدة^(٤)؛ ورسالة من ممثل بوركينا فاسو مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨^(٥)، يميل بها بياننا صحفياً صادراً عن البعثة التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية لزيارة إثيوبيا وإريتريا للمساعدة في التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وفي الجلسة نفسها طرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٧٧ (١٩٩٨). وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن بالغ القلق إزاء النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، وما يترتب عليه من آثار سياسية وإنسانية وأمنية بالنسبة للمنطقة، وتأثيره على السكان المدنيين هناك،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا وسلامتهما الإقليمية،

وإذ يؤكد أيضاً مبدأ حل المنازعات بالوسائل السلمية، وإذ يشدد على أن استخدام القوة العسكرية أمر غير مقبول كوسيلة لمعالجة النزاعات الإقليمية أو تغيير الظروف على أرض الواقع،

وإذ يلاحظ أن البيانات الرسمية التي أصدرتها حكومة إثيوبيا وحكومة إريتريا وتعهدها فيها بوقف استخدام الهجمات الجوية والتهديد باستخدامها في النزاع قد ساعدت على مواصلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وقللت الخطر الذي يتعرض له السكان المدنيون والهياكل الاقتصادية والاجتماعية،

(٤) S/1998/496.

(٥) S/1998/555.

المقرر المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٩٥): القرار ١١٧٧ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٨٩٥، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله دون اعتراض البند المعنون "الحالة بين إريتريا وإثيوبيا". وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (البرتغال)، بموافقة المجلس، ممثلي إثيوبيا وإريتريا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(١). ووجه الرئيس أيضاً انتباه المجلس إلى الوثائق التالية: رسالتان من ممثلي إريتريا وإثيوبيا يبديان فيهما وجهات نظرهما في هذه الحالة^(٢)؛ ورسالتان من ممثلي زمبابوي وكينيا، يميلان بهما القرارات والبيانات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية؛ ورسالة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية^(٣)، يميل بها بيان الاتحاد الأوروبي

(١) S/1998/572.

(٢) من إريتريا: S/1998/459، S/1998/478، S/1998/482،

S/1998/483، S/1998/492، S/1998/499، S/1998/505،

S/1998/508، S/1998/536، S/1998/541، S/1998/556.

من إثيوبيا: S/1998/459، S/1998/478، S/1998/482،

S/1998/467، S/1998/471، S/1998/490، S/1998/493،

S/1998/521، S/1998/551، S/1998/552، S/1998/565.

(٣) S/1998/495.

واريتريا في نهاية المطاف. وينشئ لهذا الغرض صندوقا استثماريا،
ويبحث جميع الدول الأعضاء على المساهمة فيه؛
٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٧٣): القرار ١٢٢٦ (١٩٩٩)

في الجلسة ٣٩٧٣، المعقودة في ٢٩ كانون
الثاني/يناير ١٩٩٩ وفقا لتفاهم الذي كان قد تم التوصل
إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (البرازيل)،
بموافقة المجلس، ممثل إثيوبيا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في
المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى
مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس
السابقة^(٦)، وكذا إلى الوثائق التالية: رسالتان مؤرختان
١٢ و ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، على التوالي، من ممثل
إريتريا^(٧)، يتعلقان "بعزم إثيوبيا شن حرب"؛ ورسالة
مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من ممثل إريتريا إلى
الأمين العام^(٨)، يحيل بها بيانا صحفيا بشأن وفيات الإريتريين
في معسكرات الاحتجاز في إثيوبيا؛ ورسالتان مؤرختان ١٣
و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، على التوالي، من ممثل
إثيوبيا^(٩)، يحيل بهما بيانين صحفيين يتعلقان باحتلال إريتريا
غير الشرعي للأراضي الإثيوبية؛ ورسالة مؤرخة ١٨ كانون
الثاني/يناير ١٩٩٩ من ممثل ألمانيا^(١٠)، يحيل بها البيان المؤرخ
١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الصادر عن الاتحاد الأوروبي
بشأن النزاع بين إثيوبيا وإريتريا.

(٦) S/1999/90.

(٧) S/1999/32 و S/1999/43.

(٨) S/1999/34.

(٩) S/1999/36 و S/1999/70.

(١٠) S/1999/63.

وأُتاحت استئناف النشاط الاقتصادي المعتاد، بما في ذلك النقل
التجاري،

وإذ يلاحظ الروابط التقليدية القوية بين إثيوبيا وإريتريا،

وإذ يرحب بالبيانات الرسمية التي أعلنت فيها حكومة إثيوبيا
وحكومة إريتريا تشاطرهما الهدف النهائي المتمثل في تخطيط ورسم
حدودهما المشتركة على أساس ترتيب يتم الاتفاق عليه والالتزام به
بصورة متبادلة، مع مراعاة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمعاهدات
التي أبرمت أثناء حقبة الاستعمار، والقانون الدولي الساري على هذه
المعاهدات،

وإذ يحيط علما بالقرار الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة
الوحدة الأفريقية في دورة استثنائية في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية
وآخرون غيرها، بالتعاون مع تلك المنظمة، من أجل التوصل إلى
تسوية سلمية للنزاع،

١ - يدين استخدام القوة ويطلب بأن يبادر الطرفان
على الفور إلى إيقاف الأعمال العدائية والكف عن مواصلة استخدام
القوة؛

٢ - يرحب بالالتزام الطرفين بالوقف الاختياري
لاستخدام المحجمات الجوية والتهديد بها؛

٣ - يحث الطرفين على استخدام جميع الوسائل من
أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع؛

٤ - يعرب عن تأييده القوي للمقرر الذي اتخذته مؤتمر
رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في ١٠ حزيران/يونيه
١٩٩٨، وكذلك بالمهمة التي يضطلع بها رؤساء الدول والجهود التي
يبدونها، ويحث منظمة الوحدة الأفريقية على متابعة ذلك بأسرع
ما يمكن؛

٥ - يهيب بالطرفين أن يتعاونوا تعاونا تاما مع منظمة
الوحدة الأفريقية؛

٦ - يهيب أيضا بالطرفين أن يتلافيا اتخاذ أي خطوات
من شأنها زيادة حدة التوتر، مثل الأفعال أو البيانات الاستفزازية، وأن
يتخذوا خطوات لبناء الثقة بينهما، بما في ذلك عن طريق ضمان حقوق
رعايا كل منهما وسلامتهم؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يتيح مساعيه الحميدة
دعما لإيجاد تسوية سلمية للنزاع ويؤدي استعداداه للنظر في أي
توصيات إضافية لبلوغ هذه الغاية؛

٨ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم الدعم التقني
للطرفين لمساعدتهما في تخطيط ورسم الحدود المشتركة بين إثيوبيا

٦ - يهيب بكلا الطرفين العمل من أجل تخفيف حدة التوتر بانتهاج سياسات تؤدي إلى استعادة الثقة بين حكومتي وشعبي إثيوبيا وإريتريا، بما في ذلك اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين الحالة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان؛

٧ - بحث إثيوبيا وإريتريا بقوة على مواصلة التزامهما بالتوصل إلى حل سلمي للتراز القائم على الحدود، ويهيب بهما بشدة ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد والامتناع عن القيام بأي عمل عسكري؛

٨ - يرحب بالعمل المتواصل الذي يقوم به الأمين العام لدعم عملية السلام التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية؛

٩ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٧٥): القرار ١٢٢٧ (١٩٩٩)

في الجلسة ٣٩٧٥، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (كندا)، بموافقة المجلس، ممثلي إريتريا وإثيوبيا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(١١)، وكذا إلى الوثائق التالية: رسائل مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٥ و ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، على التوالي، من ممثل إريتريا^(١٢)، يبلغ فيها المجلس بالعدوان الإثيوبي، ويطلب إليه أن يدينه؛ ورسائل مؤرخة ٢ و ٤ و ٥ و ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، على التوالي، من ممثل إثيوبيا^(١٣)، يبلغ فيها المجلس بالعدوان الإريتري ويدعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إريتريا لكي تقبل اقتراح منظمة الوحدة الأفريقية؛ ورسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ من ممثل

(١١) S/1999/133.

(١٢) S/1999/97 و S/1999/117 و S/1999/128.

(١٣) S/1999/104 و S/1999/115 و S/1999/119 و S/1999/131.

وفي الجلسة نفسها طرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٢٦ (١٩٩٩)؛ وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء خطر اندلاع نزاع مسلح بين إثيوبيا وإريتريا وتصعيد تراكم الأسلحة على طول الحدود المشتركة بين البلدين،

وإذ يلاحظ أن اندلاع نزاع مسلح بين إثيوبيا وإريتريا سيكون له أثر مدمر على شعبي البلدين وعلى المنطقة بأسرها،

وإذ يسلم بأن جهود الإصلاح والتعمير التي بذلتها كل من حكومتي إثيوبيا وإريتريا خلال السنوات الثماني الماضية بثت الأمل لدى باقي دول القارة، وأن من شأن النزاع المسلح أن يعرض كل ذلك للخطر،

وإذ يثني على الجهود التي تبذلها البلدان والهيئات الإقليمية المعنية، والرامية إلى تيسير إيجاد حل سلمي للنزاع القائم على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا،

١ - يعرب عن تأييده القوي لجهود الوساطة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك للاتفاق الإطارى بصيغته التي أقرها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ مؤتمر قمة الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، ويؤكد أن الاتفاق الإطارى يتيح أفضل أمل في تحقيق السلام بين الطرفين؛

٢ - يؤيد قرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص لأفريقيا إلى المنطقة لدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية؛

٣ - يؤكد أن قبول الاتفاق الإطارى أمر ذو أهمية عظمى، ويدعو إلى التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وإلى التنفيذ الكامل دون تأخير للاتفاق الإطارى؛

٤ - يرحب بقبول إثيوبيا للاتفاق الإطارى؛

٥ - يرحب باشتراك إريتريا في العملية التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية، ويلاحظ أن منظمة الوحدة الأفريقية استجابت لطلب إريتريا بتقديم إيضاحات بشأن الاتفاق الإطارى، وهو في هذا الصدد بحث إريتريا بقوة على قبول الاتفاق الإطارى كأساس لتسوية سلمية للنزاع القائم على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا دون تأخير؛

العدوان على قدم المساواة تتعارض مع المبادئ الأساسية وحس العدالة. وأشار إلى الكيفية التي عاملت بها عصبة الأمم إثيوبيا في عام ١٩٣٦ عندما فرضت المنظمة حظرا على الأسلحة على كل من إيطاليا وإثيوبيا، مع علمها أن إيطاليا كانت مكتفية ذاتيا من الأسلحة، في حين لم تكن إثيوبيا كذلك. وأكد أنه ما دامت إثيوبيا، وهي بلد غير ساحلي ليست له أي علاقات مع الدول المارقة، ليست لديها إمدادات أسلحة في حين أن إريتريا بلد لديه شريط ساحلي طويل وعلاقات مع دول "التزامها بالقانون الدولي مشكوك فيه جدا"، فإن الفقرة ٧ من مشروع القرار موجهة ضد إثيوبيا. واختتم كلمته بتكرار الإعراب عن استعداد إثيوبيا للتعاون مع الأطراف العاملة من أجل إيجاد حل سلمي للتراع، رغم كونها ضحية للعدوان، مع التأكيد على عزمها على الدفاع عن سيادتها.

وذكر ممثل إريتريا أنه يقدر انشغال المجلس بالصراع، وبالمستوى الخطير الذي أوصلته له الحكومة الإثيوبية، ويرحب بقرار المجلس إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي. وقال إن إريتريا قدمت خطيا ردها على القرار ١٢٢٦ (١٩٩٩)، وأبلغت المجلس بأن إثيوبيا قد خرقت الهدنة القائمة بفعل الأمر الواقع، وبدأت ثانية هجوما شاملا ضد إريتريا^(١٦). وأكد أن المجلس يعلم جيدا أن إريتريا قد دعت دائما إلى التخلي عن التهديد باستخدام القوة واستخدامها، وإلى التزام ثابت بحل سلمي وقانوني للتراع، وإلى وقف ملزم لإطلاق النار أو إلى وقف الأعمال العدائية حتى تتسنى تهيئة مناخ مؤات لنجاح عملية السلام. وقد شارك المجتمع الدولي، بما فيه المجلس، في ترديد تلك النداءات. وعلى الرغم من النداءات التي رفضتها إثيوبيا وتهديدها بالحرب واستعداداتها لها، ظلت إريتريا تشارك بحسن نية في جميع مساعي السلام

بوركينافاسو^(١٤)، يحيل بها بيانا صادرا عن منظمة الوحدة الأفريقية بشأن التراع بين إريتريا وإثيوبيا.

وفي الجلسة نفسها، قال ممثل إثيوبيا إنه قد مرت تسعة أشهر منذ أن ارتكبت إريتريا عملا عدوانيا ضد إثيوبيا، واحتلت إثيوبيا بالقوة. وأكد أنه لئن كانت إثيوبيا تدرك حقها كبلد ذي سيادة في الدفاع عن نفسها، فقد اختارت أن تسعى بدلا عن ذلك إلى حل دبلوماسي للأزمة. وقال إن المجلس على علم بقبول إثيوبيا اتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري، الذي أعرب المجلس، في قراره ١٢٢٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عن تأييده الكامل له. وقال أيضا إن إريتريا لم تكتف بتخريب ورفض جميع مقترحات السلام، بل نفذت أيضا أعمالا عسكرية استفزازية بغية إيجاد جو أزمة عامة، ولتحويل أنظار المجتمع الدولي عن القضية الجوهرية، وهي انسحاب إريتريا من الأراضي الإثيوبية. ووجه انتباه المجلس إلى رسالتيه المؤرختين ٤ و ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩^(١٥)، وأبلغ المجلس بأن النظر في هذه الإجراءات العسكرية الإريتيرية ضد إثيوبيا لا يترك أمام حكومة بلده خيارا سوى ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس، كما تنص على ذلك المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وعلق على مشروع القرار، فرحب بأن المجلس يؤكد فيه مجددا قراره ١٢٢٦، الذي يحث فيه إريتريا بقوة على قبول اتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري، ويشدد على أن الاتفاق الإطاري يظل حلا أساسيا وسليما لتسوية التراع. بيد أنه أعرب عن تحفظات وفد بلده، "بأقوى العبارات"، فيما يتعلق بالفقرة ٧ من مشروع القرار، التي تدعو إلى وقف مبيعات الأسلحة إلى كلا البلدين. وأكد أن إثيوبيا ضحية للعدوان الإريتيري، وأن معاملة المعتدي وضحية

(١٤) S/1999/126.

(١٥) S/1999/115 و S/1999/119.

(١٦) S/1999/97.

- ٢ - **يطلب** بوقف فوري لأعمال القتال، ولا سيما توجيه الضربات الجوية؛
- ٣ - **يطلب أيضا** بأن تستأنف إثيوبيا وإريتريا الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى فض النزاع سلميا؛
- ٤ - **يؤكد** على أن الاتفاق الإطاري الذي أقرته قمة الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية منع النزاعات وإدارتها وحلها، يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، لا يزال يشكل أساسا عمليا وسلميا لفض النزاع سلميا؛
- ٥ - **يعرب عن تأييده التام** للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، والأمين العام ومبعوثه الخاص إلى أفريقيا، والدول الأعضاء المعنية، للتوصل إلى فض أعمال القتال الحالية سلميا؛
- ٦ - **يهيب** بإثيوبيا وإريتريا كفالة سلامة السكان المدنيين واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- ٧ - **يحث** بقوة جميع الدول على الوقف الفوري لجميع مبيعات الأسلحة والذخائر إلى إثيوبيا وإريتريا؛
- ٨ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٨٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٩٨٥، المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وجه الرئيس (كندا) انتباه المجلس إلى رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجّهتين إلى الأمين العام، وإلى رئيس مجلس الأمن، على التوالي، من ممثل إريتريا^(١٨)، تشيران إلى تحفظ إريتريا على جوانب معينة لإطار منظمة الوحدة الأفريقية، وتدعوان المجلس إلى إدانة مطامح إثيوبيا الإقليمية وعدوانها، وضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وضمان إيصال مراقبين لتقصي الحقائق على أرض الواقع وتيسير عملية ترسيم الحدود.

(١٨) S/1999/215.

التي تبذلها الأطراف المهتمة. وأبلغ المجلس بأن إريتريا اضطرت للدفاع عن نفسها من هجوم إثيوبيا الشامل التي تشنه اتساقا مع إعلان دائم للبرلمان الإثيوبي، وليس ردا على أية إجراءات إريترية. وقد أدى هذا الهجوم إلى تصعيد الصراع من اشتباك حدودي قابل للاحتواء إلى حرب شاملة. وأكد على أن قيام إثيوبيا ببدء هذا الهجوم وانتهاكها للوقف الاختياري للهجمات الجوية الذي توسطت فيه الولايات المتحدة أمر أكده العديد من المراقبين في الخارج. وذكر أنه "من المؤسف" عدم إدانة مجلس الأمن النظام الإثيوبي على لجوئه غير المسؤول إلى القوة لحل نزاع حدودي. والسماح لحكومة إثيوبيا بالاستمرار في شن حرب مع الإفلات من العقاب في انتهاك لسيادة بلد آخر لن يكون من شأنه سوى تشجيعها على الاستمرار، مع ما يصاحب ذلك من عواقب وخيمة. وفي الختام، كرر الإعراب عن مسؤولية إثيوبيا الكاملة عن التصعيد، وحث مجلس الأمن على التصرف بشكل مناسب^(١٧).

وفي الجلسة نفسها، طرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٢٧ (١٩٩٩). وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ١٢٢٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء النزاع على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا واستئناف أعمال القتال بين الطرفين،

وإذ يشير إلى التزام إثيوبيا وإريتريا بفرض وقف مؤقت على توجيه الضربات الجوية والتهديد بتوجيهها.

وإذ يؤكد أن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا تشكل تهديدا للسلام والأمن،

١ - **يدين** لجوء إثيوبيا وإريتريا إلى استعمال القوة؛

(١٧) S/PV.3975، الصفحتان ٤ و ٥.

ويرحب مجلس الأمن بقبول إريتريا، على مستوى رئيس الدولة، الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية ويذكر بقبول إثيوبيا للاتفاق من قبل. وما زال هذا الاتفاق يشكل أساسا عمليا وسليما للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد سيادة إثيوبيا وإريتريا وسلامتهما الإقليمية.

ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في تقديم كل دعم مناسب من أجل تنفيذ اتفاق سلام بين الطرفين.

ويعرب مجلس الأمن عن تأييده المتواصل للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام ومبعوثه الخاص السيد محمد سحنون، والدول الأعضاء المعنية، من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على الحدود.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(١٩):

يؤكد مجلس الأمن من جديد قراراته ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ١٢٢٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و ١٢٢٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ التي تطلب إلى إثيوبيا وإريتريا الامتناع عن النزاع المسلح وقبول تنفيذ الاتفاق الإطاري الذي وافق عليه مؤتمر قمة الجهاز المركزي لأكبية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

ويطلب مجلس الأمن وقف جميع الأعمال العدائية فورا ويناشد الطرفين الامتناع عن مواصلة استعمال القوة.

(١٩) S/PRST/1999/9.

١٦ - الحالة في غينيا - بيساو

الإجراءات الأولية

التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي من شأنها ضمان الأمن على طول الحدود بين غينيا - بيساو والسنغال، والفصل بين الأطراف المتحاربة، وضمان حرية الوصول للمنظمات والوكالات الإنسانية. وسيقيم على الفور حكومة وحدة وطنية، ستشمل، ممثلي المجلس العسكري الذي نصّب نفسه، وبحيث تُجرى انتخابات عامة ورئاسية في موعد لا يتجاوز نهاية آذار/مارس ١٩٩٩.

وفي الجلسة ٣٩٤٠ المعقودة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله دون اعتراض الرسالة المذكورة أعلاه والبند المعنون "الحالة في غينيا - بيساو". وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الولايات المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثل غينيا - بيساو، بناء على طلبه، للمشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت.

المقرر المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
(الجلسة ٣٩٤٠): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١)، أحال ممثل نيجيريا نص اتفاق السلام الذي وقعه رئيس غينيا - بيساو ورئيس المجلس العسكري الذي نصّب نفسه في نهاية مؤتمر القمة الحادي والعشرين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي انعقد في أبوجا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد وافق طرفا النزاع بذلك على التأكيد مجددا على اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في برييا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، ووفقا على انسحاب جميع القوات الأجنبية الكامل من غينيا - بيساو، ونشر قوة فريق المراقبين العسكريين الفاصلة

(١) S/1998/1028.